

التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية

Foreign Military Interventions in the Sahel and Their Implications for Algeria's Border Security

يونسى وليد*، مخبر التنمية الديمقراطية و حقوق الانسان في الجزائر، جامعة الجلفة ، walidyounsi.sp@gmail.com
بن سليمان عمر، مخبر التنمية الديمقراطية و حقوق الانسان في الجزائر جامعة الجلفة ، benslimaneamar.ba@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/11/ 08

تاريخ الاستلام: 2025/09/ 29

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر التدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية. فقد أدى تدخل الناتو في ليبيا سنة 2011، والتدخلات الفرنسية في مالي والنيجر، ثم الحضور الروسي عبر مجموعة فاغنر، إلى تعقيد المشهد الأمني في المنطقة بدل تحقيق الاستقرار. ونتج عن ذلك تصاعد تهديدات جديدة أبرزها الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، التي جعلت الحدود الجزائرية الجنوبية عرضة لمخاطر متزايدة. وتُعد حادثة إسقاط الجيش الجزائري لطائرة مسيرة قادمة من مالي 2025 مثالاً بارزاً على حجم التهديدات المباشرة التي فرضتها أزمات الساحل على الأمن الوطني الجزائري. في مواجهة ذلك، اعتمدت الجزائر استراتيجية شاملة تجمع بين التدابير الأمنية (تعزيز المراقبة والعمليات الاستباقية)، والمسااعي الدبلوماسية (رفض التدخل الأجنبي ودعم التسويات السلمية مثل اتفاق الجزائر 2015)، والبرامج التنموية في الجنوب. وتؤكد هذه التجربة أن استقرار الجزائر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الساحل، وأن الحلول المستدامة تستوجب تعاوناً إفريقيًا-إفريقيًا بعيداً عن الوصاية الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الأجنبية؛ الساحل الإفريقي؛ الجزائر؛ الأمن الحدودي؛ التهديدات الأمنية الجديدة.

تصنيف F52, F54, O55 JEL

Abstract:

This article analyzes the impact of foreign military interventions in the Sahel on Algeria's border security. NATO's action in Libya, French operations in Mali and Niger, and Russia's presence through Wagner have deepened instability, fueling terrorism, organized crime, and irregular migration. The downing of a drone from Mali by the Algerian army illustrates the direct risks Algeria faces. In response, Algeria has pursued a comprehensive strategy combining security, diplomacy, and development. The study highlights that Algeria's stability is inseparable from regional security and depends on African-led cooperation free from foreign domination.

Keywords: foreign interventions; Sahel region; Algeria; border security; new security threats.

JEL Classification Codes: F52, F54, O55

* أستاذين محاضرين قسم ب كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة ،وباحثين ضمن مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر.

تُعَدّ التدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي أحد أبرز التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه الدول الإفريقية بصفة عامة، ودول الساحل والدول المجاورة لها بصفة خاصة. وقد أصبح هذا الموضوع محورياً أساسياً في دراسات الأمن الإقليمي بالنظر إلى تزايد ارتباطه بمفاهيم السيادة الوطنية، والاستقرار السياسي، والتنافس الدولي على الموارد الاستراتيجية.

لقد شكّلت التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة — على غرار التدخل الفرنسي في مالي والنيجر من خلال عملية برخان، والتدخل الأطلسي في ليبيا سنة 2011، فضلاً عن التوسع الروسي عبر مجموعة فاغنر — نقاط تحوّل محورية في المسار الأمني للساحل. فرغم ما تُسوّقه القوى الأجنبية من خطابات تقوم على “تعزيز الاستقرار، محاربة الإرهاب، ودعم التنمية والديمقراطية”، فإنّ النتائج الملموسة على الأرض جاءت معاكسة لذلك تماماً. إذ لم تؤدّ هذه التدخلات إلى تحقيق الأمن، بل ساهمت في تعقيد المشهد الإقليمي من خلال إذكاء الصراعات القبلية والإثنية، وانتشار الجماعات الإرهابية، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن سقوط آلاف المدنيين ضحايا لهذه الاضطرابات.

إنّ التمعّن في هذا السياق يبيّن أنّ التدخلات العسكرية الأجنبية ليست سوى انعكاس للتنافس الجيوسياسي الغربي — الذي بلغ ذروته — على ثروات دول الساحل الإفريقي ورهاناتها الجيوستراتيجية. فهي أداة لإدارة المصالح وصراع النفوذ بين قوى دولية كبرى، أكثر من كونها مبادرات إنسانية أو أمنية. ويؤكد ذلك التباين الصارخ بين الشعارات المرفوعة من قبل هذه القوى، وبين الواقع الميداني الذي يشهد مزيداً من التدهور الأمني والانقسامات الداخلية.

وتأتي الجزائر في قلب هذه المعادلة الأمنية المعقدة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وحدودها الطويلة مع دول الساحل الإفريقي، حيث يُشكّل أي اضطراب في هذه المنطقة تهديداً مباشراً لأمنها الوطني. فبعد سنة 2011، عانت الجزائر من تداعيات مباشرة لهذه التطورات، تجسدت في محاولات تهريب الأسلحة عبر حدودها الجنوبية، ووقوع عمليات إرهابية نوعية مثل هجوم تيفنتورين. وقد أظهرت هذه الأحداث أنّ الأمن الوطني الجزائري أصبح مرتبطاً على نحو وثيق بالأمن الإقليمي للساحل الإفريقي.

إنّ الموقف الجزائري من هذه التدخلات ينبع من قناعة راسخة مفادها أنّ التدخلات الأجنبية لا تجلب الاستقرار، بل تُفاقم الأزمات القائمة وتخترق سيادة الدول. لذلك، ظلت الجزائر من أبرز المعارضين للتدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، داعية إلى حلول سلمية داخلية قائمة على الحوار والتسوية السياسية، كما هو الحال في اتفاق الجزائر لسنة 2015 الخاص بمالي. وفي المقابل، عزّزت الجزائر استراتيجيتها الشاملة لمواجهة التهديدات الجديدة من خلال الجمع بين ثلاث مقاربات: المقاربة الأمنية: تعزيز المراقبة الحدودية، رفع الجاهزية العسكرية، وتكثيف العمليات الاستباقية، لمقاربة الدبلوماسية: رفض التدخلات الأجنبية، وتشجيع الحلول التفاوضية والسلمية، المقاربة التنموية: الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجنوبية.

انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز إشكالية الدراسة في السؤال المركزي التالي:

كيف أثّرت البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي والتدخلات العسكرية الأجنبية فيها على أمن الحدود الوطنية للجزائر، وما هي الرؤية الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة هذه التحديات؟

وتفترض الدراسة أن:

❖ التدخلات العسكرية الأجنبية لم تُحقق الأمن المعلن، بل ساهمت في تعاظم التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب،

الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)

❖. تأثر الجزائر بما يجري في الساحل مرتبط بترباط الحدود ومخاوف انتقال الأزمات الأمنية.

وتسعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف العلمية والعملية:

- أ- تحليل انعكاسات التدخلات الأجنبية العسكرية في الساحل الإفريقي على الأمن الحدودي الجزائري.
- ب- استكشاف ملامح الرؤية الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع البيئة الأمنية الجديدة.
- ت- إبراز دور الجيش الجزائري في التصدي للتهديدات غير المتماثلة والزاحفة.
- ث- توضيح العلاقة الحتمية بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي في النموذج الجزائري.
- إن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على البعد الأكاديمي المرتبط بإثراء أدبيات الأمن الإقليمي في إفريقيا فقط، بل تمتد إلى البعد التطبيقي، كونها تُسهم في فهم التحديات الراهنة التي تواجه الجزائر وتوضح مداخل التعامل معها في ظل نظام دولي متغير وصراعات جيوسياسية محتدمة في منطقة تُعتبر من أكثر المناطق هشاشة في العالم.
- واعتماداً على طبيعة الموضوع الذي يتناول التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية، سيتم توظيف مزيج من المناهج العلمية التالية:

1. **المنهج التاريخي:** لتتبع جذور التدخلات الأجنبية في المنطقة منذ الحقبة الاستعمارية مروراً بالتدخل الأطلسي في ليبيا (2011) والتدخل الفرنسي في مالي والنيجر، وصولاً إلى التواجد الروسي عبر مجموعة فاغنر. هذا المنهج يساعد على فهم السياق الزمني والتطور التدريجي للأزمات الأمنية في الساحل.
2. **المنهج الوصفي-التحليلي:** لوصف البيئة الأمنية الراهنة في منطقة الساحل وتحليل طبيعة التهديدات الجديدة (الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية)، مع ربطها بالانعكاسات المباشرة على الأمن الوطني الجزائري.
3. **منهج دراسة الحالة:** بالتركيز على الحالة الجزائرية كنموذج، من خلال دراسة كيفية تفاعل الجزائر مع هذه التهديدات عبر استراتيجيتها الأمنية والدبلوماسية والتنمية. كما سيتم تناول بعض الأحداث البارزة مثل حادثة تيقنتورين (2013) وحادثة إسقاط الطائرة المسيّرة القادمة من مالي كحالات تُجسّد حجم التهديدات الميدانية.
4. **المنهج المقارن:** عبر مقارنة مقاربة الجزائر في التعامل مع تداعيات التدخلات الأجنبية بمقاربات دول أخرى في المنطقة (مثل مالي أو النيجر)، لتبيان نقاط القوة والاختلافات، واستخلاص دروس يمكن أن تفيد في صياغة سياسات إقليمية مشتركة.

خطة الدراسة:

- ❖ **المحور الأول:** تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة
- ❖ **المحور الثاني:** خارطة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي على إثر التدخلات العسكرية الأجنبية : ثلاثية التهديد اللاتماثلي الهجرة غير الشرعية ، الارهاب والجريمة المنظمة.
- ❖ **المحور الثالث :** واقع الأمن الوطني الجزائري بعد التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل واستراتيجية المواجهة (التقارب الحدودي و هاجس تصدير الأزمة).

المحور الأول : تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة

- 1 **التدخلات الخارجية في الساحل الإفريقي:** تُعتبر منطقة الساحل الإفريقي "الحزام الهش" للقارة السمراء، إذ تتميز باتساع رقعتها الجغرافية، وضعف الرقابة على حدودها، والهشاشة السياسية لمؤسساتها، وهو ما جعلها مجالاً ملائماً لانتشار الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب (Lacher, 2020). ويُقصد بالتدخلات الخارجية مختلف أشكال الحضور والتأثير التي تمارسها الدول أو

يونسى وليد ، بن سليمان عمر ————— التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية المنظمات الدولية في شؤون دولة أخرى. وقد تكون هذه التدخلات مباشرة، عبر الاحتلال أو العمليات العسكرية المحدودة، أو غير مباشرة من خلال الدعم اللوجستي والسياسي، بل وحتى الاقتصادية عبر السيطرة على الموارد. وغالباً ما يتم تسويقها بخطابات القوة الناعمة باعتبارها تدخلات "إنسانية" أو لأجل "مكافحة الإرهاب"، غير أن خلفياتها الجيوسياسية والاقتصادية تبقى العامل الحاسم (Keenan, 2013).؛ (Boeke, 2016).

وقد مرّ الحضور الخارجي في منطقة الساحل بعدة مراحل تاريخية متعاقبة:

❖ مرحلة الاستعمار الفرنسي (القرن التاسع عشر—1960): حيث فرضت فرنسا سيطرتها ورسمت حدوداً مصطنعة ما تزال انعكاساتها قائمة.

❖ مرحلة ما بعد الاستقلال (1960—1990): استمر النفوذ الفرنسي في المنطقة عبر ما يُعرف بـ *Françafrique* (Bayart, 2000).

❖ مرحلة ما بعد الحرب الباردة (1990—2001): برزت التعددية القطبية وصراع النفوذ الدولي، مع اهتمام متزايد من الولايات المتحدة. (Klare, 2004).

❖ مرحلة ما بعد 2001 (الحرب على الإرهاب): اتسع الحضور الأمريكي، بينما تدخلت فرنسا عسكرياً في مالي عبر عملية "سرفال" (2013) ثم "برخان" (2014). (Wing, 2016).

❖ مرحلة ما بعد 2020: شهدت تراجع النفوذ الفرنسي مقابل بروز الدور الروسي من خلال مجموعة "فاغنر"، في ظل الانقلابات العسكرية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. (Shurkin, 2021).

2 **الأمن الوطني:** يُعرّف الأمن الوطني بأنه قدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها الحيوية من أي عدوان خارجي أو اضطراب داخلي، إضافةً إلى ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وتعزيز الانتماء الوطني. وقد ارتبط المفهوم في العديد من الأدبيات بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية. فوالتر ليبمان (بن عنتر، 2005، ص. 56) يرى أن الأمن يتمثل في إبعاد الخطر عن الدولة، والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية لتفادي الحرب أو الانتصار فيها إن فُرضت. بينما يعتبر وولفرز أن الأمن يعني غياب التهديدات الموجهة للقيم الجوهرية، وغياب الخوف من وقوعها (جون ب وستيف س، 2004، ص. 414). وعليه، يتأرجح المفهوم بين الرؤية الواقعية التقليدية التي تجعل من الدولة المرجعية الوحيدة للأمن، والرؤية النقدية التي توسّع دائرته لتشمل فواعل أخرى غير الدولة. (Buzan & Hansen, 2009).

3 **الأمن الإقليمي:** قدّم باري بوزان مفهوم "مجموعة الأمن الإقليمي" في كتابه (1991 *People, States and Fear*)، مؤكداً أن المستويات الوطنية والدولية لا تكفي لتحليل قضايا الأمن، وأن المستوى الإقليمي يشكل إطاراً تحليلياً وسيطاً ضرورياً. ويشير إلى أن الأمن الإقليمي يقوم على شبكة من العلاقات الأمنية بين دول متجاورة جغرافياً، تتأثر بشكل متبادل بالتهديدات والمصالح المشتركة. إلا أن القرب الجغرافي وحده لا يكفي، إذ يمكن لقوى خارجية أن تضطلع بدور استراتيجي في تشكيل التفاعلات الأمنية.

المحور الثاني: خارطة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي على إثر التدخلات العسكرية الأجنبية : ثلاثية التهديد اللاتماثلي المهجرة غير الشرعية ، الارهاب والجريمة المنظمة.

تشير خارطة مؤشر السلام العالمي لسنة 2025 إلى أن دول الساحل الإفريقي تُعدّ من بين المناطق الأقل استقراراً وأمناً على المستوى الدولي، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الجزائري والإقليمي (Institute for Economics and Peace, 2025). ، انظر الخارطة رقم 1 بالملحق ، ويُبرز المؤشر أن هشاشة الوضع الأمني في المنطقة جعلها بيئة

خصبة لتنامي أشكال جديدة من التهديدات غير التقليدية، أو ما يُعرف أكاديمياً بـ "التهديدات اللاتماثلية".

ويرى كورمو ورينيكار (2002) أن التماثل الاستراتيجي يقوم على القتال بوسائل متكافئة، في حين يقوم "اللاتماثل" على استغلال نقاط ضعف الخصم، عبر توظيف أساليب غير تقليدية تتفادى مراكز قوته. وهو ما يجعل المواجهة غير متوقعة ويُعقد من مهام الدول في إدارة الأزمات (بن عنتر، 2014، ص.144). ومن أبرز هذه التهديدات يمكن التوقف عند ما يلي:

1 الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

أدى تفكك المؤسسات الأمنية في دول الساحل إلى انتشار واسع لشبكات التهريب، خاصة تهريب الأسلحة الذي أصبح تجارة رائجة بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011. وقد غذى هذا الواقع النزاعات المحلية (كالصراع بين الحكومة والطوارق في مالي) ورفع من قدرات التنظيمات المسلحة، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يسيطر على مساحات صحراوية واسعة بين مالي والنيجر وموريتانيا (قوي، 2014). وبذلك تحولت المنطقة إلى عقدة أمنية تهدد الأمن الإقليمي والدولي، انظر الخارطة 2 في الملاحق.

2 الإرهاب الدولي:

أفضت التدخلات العسكرية الأجنبية إلى إضعاف الدولة المركزية في مالي والنيجر، وهو ما وفر بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإرهابية. وقد استغلت هذه الجماعات هشاشة الحدود وضعف الحكومات لتوسيع أنشطتها، بداية من خطف الرهائن الأوروبيين إلى السيطرة على طرق التهريب (لخضاري، 2012). كما أدى انتشار السلاح الليبي بعد 2011 إلى تعزيز قوتها وظهور جماعات جديدة مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، التي سيطرت على شمال مالي سنة 2012. ورغم التدخل الفرنسي (عملية "سرفال" 2013) الذي أضعف من نفوذها، إلا أنه لم يقض عليها نهائياً. ابتداءً من سنة 2015، شهدت المنطقة تحولاً نوعياً مع مبايعة تنظيم المرابطون لتنظيم داعش، مما أدى إلى انقسام الساحة الجهادية بين موالين للقاعدة وآخرين لداعش. ومع مرور الوقت برزت جماعات أكثر تشابهاً مثل "داعش الصحراء" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين". (EPC, 2023) "وتشير تقارير الأمم المتحدة (2023) إلى أن 40% من ضحايا الإرهاب عالمياً يوجدون في دول الساحل، ما يجعل أمن الجزائر مرتبطاً عضوياً باستقرار المنطقة. انظر الخارطة 3 في الملحق.

3 الهجرة غير الشرعية:

يمثل تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل عاملاً رئيسياً في تصاعد موجات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر ومن ثم أوروبا. وقد أدى غياب الرقابة الحدودية وضعف مؤسسات الدولة إلى تحويل دول الساحل إلى "ممر عبور" لمهاجرين من غرب ووسط إفريقيا (قوي، 2014). هذه الظاهرة لا تشكل تهديداً ديمغرافياً وهوياتياً فحسب، بل ترتبط أيضاً بمخاطر صحية واجتماعية وأمنية. ويُلاحظ أن السياسات الأوروبية ركزت على أمننة قضية الهجرة بدل معالجة جذورها عبر دعم دول جنوب المتوسط. ومن ثم، أصبح الضغط على الجزائر ودول الجوار المغربي مضاعفاً، ما يفرض عليها تطوير استراتيجيات استباقية بالتنسيق مع شركاء إقليميين ودوليين (بن عنتر، 2014).

لحور الثالث: واقع الأمن الوطني الجزائري بعد التدخلات الأجنبية في دول الساحل (التقارب الحدودي وهاجس تصدير التهديد):

تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق هشاشة أمنياً بفعل انتشار الجماعات الإرهابية، وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية، وهو ما جعل الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، معنية بشكل مباشر بتداعيات هذه التهديدات. ومن ثمّ

يونسى وليد ، بن سليمان عمر ————— التدخلات العسكرية الأجنبية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الحدود الجزائرية
صاغت الدولة الجزائرية استراتيجية شاملة، تقوم على مقارنة مركبة تجمع بين الأبعاد الأمنية والتنمية والدبلوماسية لمواجهة المخاطر الناشئة.

وترتبط الجزائر بمالي والنيجر بحدود تتجاوز 2300 كلم، وهما يُعتبران الحلقة الأضعف في الساحل الإفريقي والأكثر عرضة لعدم الاستقرار، نتيجة تمدد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، فضلاً عن التنافس الدولي على ثرواتها الباطنية. فالنيجر مثلاً تملك احتياطات نفطية معتبرة، منها حقول في مناطق أوغاديس شمال بحيرة تشاد، واحتياطات أخرى تقدّر بحوالي 324 مليون برميل في منطقتي تينيري وواحة بيلما. أما مالي فتُعدّ ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، كما تمتلك موارد طبيعية متنوعة تشمل البوكسيت، النحاس، الفوسفات، خام الحديد، اليورانيوم، والقطن الموجه أساساً للتصدير. ورغم ذلك، ما تزال مالي مصنفة ضمن أفقر خمس دول عالمياً نتيجة هشاشتها الداخلية وتعرضها لعمليات الاستنزاف الاستعماري، خصوصاً من طرف فرنسا (ولد الصديق، 2020).

وبهذا المعطى الاستراتيجي والجيوستراتيجي الحساس في منطقة الساحل تحاول الجزائر بمختلف المقاربات الأمنية والتنمية والاقتصادية الحيوية حل المعضلة الأمنية في منطقة الساحل كونها العمق الاستراتيجي للجزائر، وأمن الساحل من أمنها الإقليمي، لذلك فعلت عدة مقاربات يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- المقاربة الأمنية والعسكرية

اعتمدت الجزائر على تعزيز الانتشار العسكري على طول حدودها مع مالي والنيجر (أكثر من 3000 كلم) من خلال:

- ❖ تكثيف عمليات المراقبة الجوية والبرية.
- ❖ ..إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) بتمنراست سنة 2010 لتنسيق الجهود مع مالي، النيجر وموريتانيا.
- ❖ تنفيذ عمليات استباقية ضد الجماعات المسلحة والمهربين. في هذا الإطار تم توقيف 371 عنصر دعم للجماعات الإرهابية واسترجاع 623 قطعة سلاح مختلفة. (وزارة الدفاع الوطني، 2022).
- ❖ إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مع استعمال وسائل متطورة كالمسيرات والرادارات.
- ❖ تكثيف العمليات الاستباقية لتعطيل شبكات التهريب والتسلل الإرهابي
- ❖ تطوير شبكة تعاون استخباراتي إقليمي مع مالي، النيجر، وموريتانيا (لجنة الأركان العملياتية المشتركة في تمنراست).
- ❖ مراقبة تدفقات الأسلحة والمقاتلين العائدين من بؤر التوتر (ليبيا، الشرق الأوسط).

ب- المقاربة الدبلوماسية

- ❖ التمسك بمبدأ رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، والدعوة إلى حلول إفريقية-إفريقية.
- ❖ لعب دور الوساطة بين أطراف النزاعات، مثل رعايتها اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي 2015.
- ❖ تعزيز التنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إضافة إلى الشراكة مع دول الجوار عبر اجتماعات دورية لوزراء خارجية الساحل.
- ❖ لعبت الجزائر دور الوسيط الرئيسي في اتفاق السلم والمصالحة بمالي سنة 2015، والذي سُمّي بـ "اتفاق الجزائر".
- ❖ رفضت التدخل العسكري الأجنبي المباشر، وفضّلت الحلول التفاوضية ضمن الشرعية الإفريقية والأمنية.
- ❖ انخرطت الجزائر في اجتماعات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتعزيز التنسيق الأمني (اجتماع نيويورك 2015).

ت- المقاربة التنموية والاجتماعية:

- ❖ أطلقت الجزائر مشاريع تنموية في ولايات الجنوب قصد عزل الجماعات الإرهابية عن حاضنتها الاجتماعية.
- ❖ الاستثمار في البنى التحتية، خلق مناصب شغل، دعم التربية والصحة، كآلية لتقليل جاذبية التنظيمات الإرهابية للشباب.

ث- النجاحات التي حققتها الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التحديات في الساحل الافريقي

- ❖ تفكيك العديد من شبكات الدعم.
- ❖ السيطرة على جزء كبير من التهريب العابر للحدود
- ❖ تعزيز التنسيق الأمني مع الجوار المباشر.
- ❖ ان استراتيجية الجزائر في مواجهة تهديدات الساحل تعتمد على مقاربة شاملة تجمع بين الأمن، الدبلوماسية، والتنمية. ورغم النجاحات المحققة، يبقى الأمن الجزائري مهددًا ما دامت البيئة الإقليمية تعاني من المشاشة السياسية والأمنية. لذلك لابد من تظافر الجهود الافريقية _ الافريقية لأنه مصير مشترك ومحتوم.
- ❖ مستقبل الاستقرار الإقليمي في الساحل الافريقي مرهون بمدى قدرة الجزائر على الحفاظ على التوازن بين القوة الصلبة (الأمن) والقوة الناعمة (الدبلوماسية والتنمية).

الخاتمة :

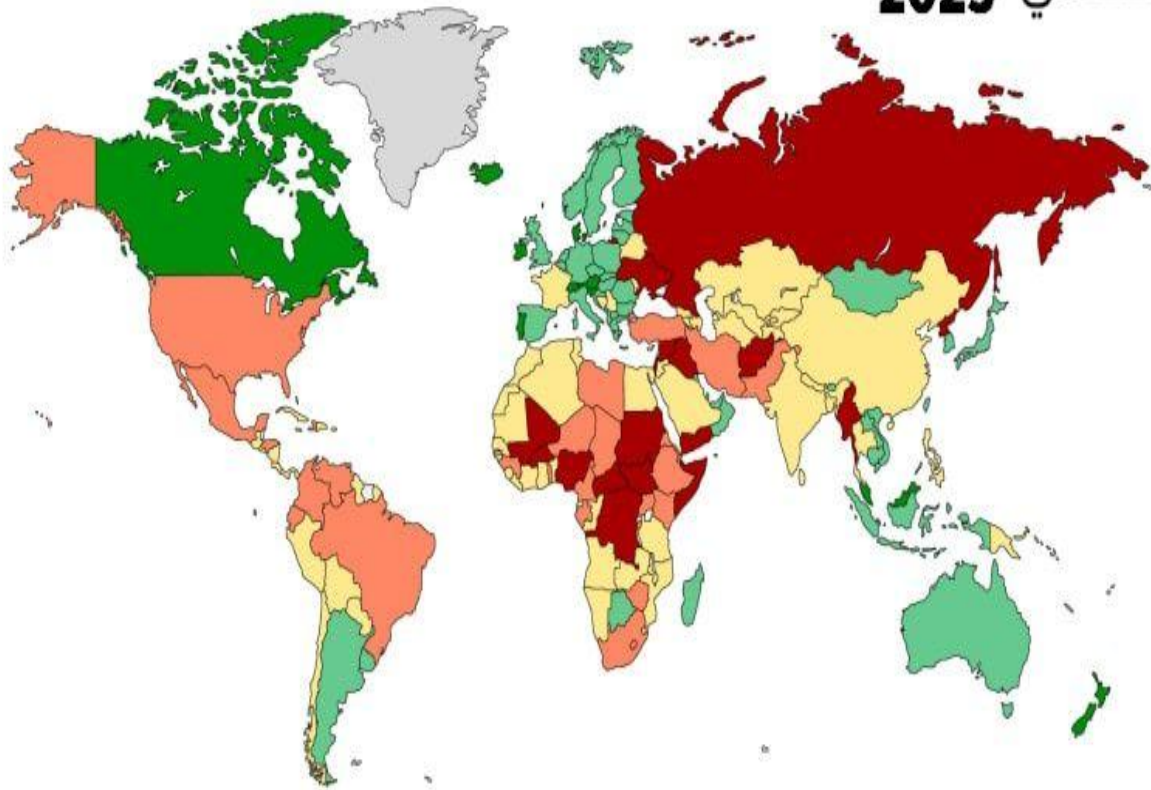
توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

- ✓ البيئة الأمنية في دول الساحل قد تأزمت بشكل حاد نتيجة تداخل و تشابك عدد من العوامل الداخلية و الخارجية، فالداخلية أهمها الصراع القبلي و تضارب وجهات النظر السياسية و انتشار الميليشيات المسلحة على نطاق واسع، و الخارجية أهمها التدخلات الأجنبية بدافع المصالح والثروات الباطنية لدول الساحل.
- ✓ نؤكد هنا على أن التدخلات الخارجية العسكرية لم تكن خادمة لدول الساحل و الاستقرار الإقليمي في المنطقة، بل زادت من تأزم الوضع داخل دول الساحل و تحول هذه الدول إلى مجال خصب لكافة أنواع التهديدات العابرة للقارات التي لم تجد أمامها سوى الجوار الجزائري للانتقال إليه بحكم الجيرة، من خلال تمدد ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و غيرهما.
- ✓ تعمل الجزائر جاهدة لحفظ أمنها الوطني من خلال الحل الافريقي-الافريقي وليس الخارجي ، و هو حقها المشروع، و في سبيل تحقيق ذلك تلعب أدوار جادة دوليا واقليميا و إفريقيا، و أيضا من خلال زيادة قوة جيشها كما و نوعا،
- ✓ مستقبل المنطقة يبقى رهينًا بقدرة دول الساحل لتخلص نهائيا من التدخلات الخارجية ، وتظافر العمل الدبلوماسي المنسق الافريقي والجزائري، على صياغة حلول إفريقية-إفريقية مستقلة، بعيدًا عن الوصاية الأجنبية التي أثبتت فشلها.

تصنيف الدول العربية فى مؤشر السلام العالمى 2025

خريطة توضح تصنيفات الدول بحسب نتائج مؤشر السلام

العالمى 2025



تقييم مستوى السلام



مؤشر السلام العالمى لمعهد الاقتصاد والسلام IEP

المصدر : <https://pbs.twimg.com/media/Cno9TPaXYAA9We4.jpg>

2. الخارطة 2 التي توضح مدى تعقّد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي بسبب التدخلات الخارجية:



المصدر : بوحنية قوي ، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات عبر موقعها

التالي :

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

الجماعات الجهادية الكبرى في دول الساحل



المصدر: مركز السياسات على الموقع التالي :

<https://epc.ae/ar/details/featured/taseid-alhujum-aljihadi-hal-asbah-alsahil-alafrqi-burat-jadida-lil-irhab-alalami>

قائمة المراجع (References)

- الأمم المتحدة. (2015). Press Release on Mali Peace Agreement Review Meeting. نيويورك.
<https://press.un.org/en/2015/afr3232.doc.htm>
- اتفاق الجزائر. (2015، 15 ماي). إنهاء النزاع شمال مالي بين الحكومة والحركات الأزرادية.
بن عنتر، ع. (2005). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية، 160، 56.
- بن عنتر، ع. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- Barry B. (1991) People, states and fear: An agenda for international security studies in the post-Cold War era. London: Harvester Wheatsheaf
- قوي، ب. (2014). الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي. مركز الجزيرة للدراسات.
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>
- قوجيلي، س. أ. (2014). الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لتعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي لدراسات السياسية.
- لخضاري، م. (2012). الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 62
وزارة الدفاع الوطني. (2022). تقرير سنوي.
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/fr/2023/janvier/bilan2022fr.php
- زقاغ، ع. (2011). المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمن وصناعة السياسة العامة. دفاتر السياسة والقانون، 5.
- ولد الصديق، م. (2020). هاجس التهديدات في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري. العربي الجديد.
<https://www.alaraby.co.uk/opinion/التهديدات-في-منطقة-الساحل-وتداعياتها-على-الجزائر>
- Emirates Policy Center. (2023). تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الإفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟
<https://epc.ae/ar/details/featured/taseid-alhujum-aljihadi-hal-asbah-alsahil-alafriqi-burat-jadida-lil-irhab-alalami>
- Institute for Economics and Peace. (2025). Global Peace Index.
<https://pbs.twimg.com/media/Cno9TPaXYAA9We4.jpg>